قضايا سياسية

اسم المقال: التنمية المستدامة في العراق: التحديات والمعالجات
اسم الكاتب: أ.د. احمد عبدالله ناهي، م.م. محمد ارمين كربيت
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1525
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 22:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التنمية المُستدامة في العراق: التحديات والمعالجات

Sustainable Development in Iraq: Challenges and Remedies

ا. د احمد عبدالله ناهي [*] م.م محمد ارمين كربيت [**]

المخلص:

تشكل التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ... الخ، حاجة ضرورية للنهوض بواقع البلد، ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال معرفة التحديات التي تواجهها، تهدف التنمية المستدامة إلى إيجاد توازن بين الحاجات الاقتصادية والموارد الاقتصادية القابلة للنضوب؛ بمعنى استغلال هذه الموارد لتوفير الحاجات الاقتصادية، وبدون استنزاف للموارد الطبيعية مع مراعاة العوامل البيئية وبما ان هدف التنمية هو الإنسان فان التنمية المستدامة تستلزم الحفاظ على قدرة الأجيال المقبلة في الاستفادة من الموارد الطبيعية وتتركز هذه الدراسة على مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها وتحدياتها في العراق، فضلا عن التطرق إلى سبل معالجته. توصلت الدراسة إلى استنتاجات وتوصيات تؤكد على ضرورة تفعيل برامج التنمية وتطويرها واستدامتها للحفاظ على قدر معقول من العيش الكريم والحياة الصحية والتعليمية لكل فرد من أفراد المجتمع وبشكل عادل ومتساوي للجميع دون تمييز.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الفساد، الحكم الرشيد.

Abstract:

The sustainable development with its economical، sociable ،environmental sectors formed an essential rule provide the needs of the country ،and this is possible to be accomplished through realizing the challenges we faced ، so the renewed development aimed to find a balance between the economic needs without exhaustion the natural sources ،in consideration the environmental factors ،whereas the aim of this development is human himself ، so the renewed development is in need of keeping and saving the capability of futural generations of from the benefit of natural sources and concentrated this study on the concept of sustainable development and its economical ،social ،environmental factors ،besides the wise judgment ،and this study discussed the aims of the sustainable development and updated it by conclusions and recommendations about the necessity of the activated the programs of sustainable development to make it progressed to keep at the least of respectable living and healthy life and education for every individual in just، fair form for all without any discriminations.

Key words :- Sustainable development, Corruption, Good governance.

[*] كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين. drahmedpolitics62@gmail.com

[**] باحث في برنامج الدكتوراه/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.mohammedarmen0162@gmail.com

المقدمة :

شغلت مواضيع التنمية المستدامة، اهتمام العديد من الباحثين والمختصين من ذوي الاهتمامات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتأتى أهمية التنمية المستدامة من كونها تتركز على العنصر البشري في وسيلتها وهدفها وغايتها، إذ يعد الإنسان جوهر التنمية المستدامة ومرتكزها.

أضف إلى ذلك، أصبحت التنمية المستدامة مقرونة بتوسيع خيارات الناس سواء فيما يتعلق بما يحصلون عليه من موارد أو تحقيق أمنهم الشخصي ووضعهم السياسي والاجتماعي، وبالتالي فان العنصر البشري هو احد الدعامات الرئيسة للتنمية، إذ لا تقتصر التنمية في تطوير المباني والمعدات والتقنيات الحديثة فحسب، وإنما تسعى إلى تطوير العنصر البشري الذي يتعامل مع كل ما سبق، من خلال خلق الإبداع والابتكار، وأيضا تلبية متطلبات الإنسان من مستلزماته الأساسية، والتي تشمل النواحي الصحية والتعليمية والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية ... الخ.

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في التطرق إلى ابرز مشكلات التنمية المستدامة وتحدياتها في العراق، ومن ثم سبل المواجهة لتلك المشكلات؛ ذلك ان الكشف عن هذه المشكلات وآليات مواجهتها يسهل بناء سياسات قادرة على تحقيق التنمية المستدامة.

هدف البحث : يهدف البحث إلى إبراز ما الاتي:

- التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها .
- إبعاد التنمية المستدامة.
- مشكلات التنمية وتحدياتها في العراق.
- السياسات اللازمة لمواجهة التحديات، وتحقيق التنمية المستدامة في العراق.

مشكلة البحث : على الرغم من امتلاك العراق الموارد والامكانات، فضلا عن الخطط الاستراتيجية التي توضع لاستدامة هذه الموارد، الا ان الواقع التنموي لم يشهد بلورة حقيقية لهذه الامكانات على ارض الواقع.

وفي هذا الصدد نطرح اسئلة تتفرع الى الاتي:

- ماذا نعني بالتنمية المستدامة؟
- ما هي اهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق؟
- ما هي اهم أليات المعالجة؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من الاتي:

ان سياسات الحكم الرشيد، وتنفيذ خطط التنمية الوطنية المستدامة وفق الاستراتيجية الموضوعة لها من قبل المعنيين بهذا الشان؛ يمكن ان تؤدي الى احداث نقلة في هذا المجال، بشرط تجاوز المعوقات التي تواجه عملية تنفيذ التنمية المستدامة، واستثمار الموارد المادية والبشرية المتوفرة بالصورة المثلى.

منهجية البحث: استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج مستخلصة من هذه الدراسة.

أولاً_ مفهوم وأهداف التنمية المستدامة:

قبل الدخول في البحث، لابد من تحديد المفاهيم المستخدمة فيه، لذلك علينا ان نُبين مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها لتحديد جوانبها اقتصاديا او اجتماعيا...، وأهدافها في خدمة الإنسان، وتطوير الاقتصاد بشكل مستدام، من خلال إحداث التغيير المناسب في أساسيات إدارة العلاقة بين الموارد المتاحة وسبل التكيف معها واستغلالها بشكل كفء.

المطلب الاول: مفهوم التنمية المستدامة:

يعد مفهوم التنمية المستدامة متعدد الاستخدام ومتنوع المعاني، ولهذا ظهرت تعاريف متنوعة ومتعددة ومتداخلة لمفهوم التنمية المستدامة.

فقد عرفت التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 بأنها: (ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساوٍ للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل) [1].

وعرفت التنمية المستدامة ايضا على انها: (إعادة توجيه النشاط الاقتصادي واختيار الأنماط الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي تتناسب مع الاهتمام البيئي الملائم، ومنع حدوث أضرار بيئية ...، وكذلك المساواة والعدالة الاجتماعية)[2]. إلا أنها تكاد تتوسع لتشمل الجوانب التالية [3]:

الاقتصادية: توظيف الموارد المتاحة من اجل رفع المستوى ألمعاشي للسكان.

الاجتماعية: تطوير مستوى الخدمات التعليمية والصحية وغيرهما.

---

[1] نقلا عن: ف. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار العربية للاستثمار الثقافية، القاهرة،2000، ص17.

[2] سلام إبراهيم عطوف كبه، التنمية المستدامة في العراق الحديث، الحوار المتمدن، عدد 23 ،2007/9/2047، ص9.

[3] للمزيد ينظر: عبد الله حسون محمد وأخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالى، العدد(67)، جامعة ديالى، 2015، ص 340. وكذلك حنان عبد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ارث الماضي وضرورات المستقبل، مجلة دراسات الكوفة، العدد (21)، جامعة الكوفة، النجف، 2011، ص 247.

البيئية : الاستخدام الأمثل للموارد المائية وزيادة المساحة الخضراء ومكافحة التلوث .

شهد مفهوم التنمية المستدامة تطورا واضحا على الصعيد العالمي من خلال انعقاد العديد من المؤتمرات والقمم العالمية التي تناولت موضوعات التنمية المستدامة . وهناك علاقة ترابطية تتعلق بالتنمية المستدامة وتتركز هذه العلاقة على مرتكز التنمية الاقتصادية و/او النمو الاقتصادي .

وعرفت التنمية المستدامة ايضا من قبل المؤتمر الدولي للأمم المتحدة المنعقد في كوبنهاكن في عام 1995، الذي وصف التنمية بانها: (رؤية سياسية واقتصادية وأخلاقية وروحية للتنمية مبنية على كرامة الإنسان وحقوقه والمساواة والاحترام المتبادل والديمقراطية والتسامي على مختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب التي تتعارض مع هذه الرؤية)[1].

فالتنمية فعل مركب يبدأ بالإنسان وينتهي اليه، ونعني بالفعل المركب اي انه واسع ومتعدد الأوجه، وان عناصره متكاملة بحيث يستثمر الطاقات ليعزز الإنجاز بالإنجاز[2].

يمكننا القول ان المبادئ التي استحدثها التنمية المستدامة من خلال التركيز على مسائل عدة كمسائل تحقيق التنمية الاقتصادية المقترنة بالحفاظ على الموارد الاقتصادية المتاحة واستخدامها بشكل كفوء ورشيد دون المساس بحقوق الأجيال القادمة وتحقيق حياة اجتماعية كريمة للسكان في التعليم والصحة والمشاركة الفاعلة في صنع القرارات واتخاذها، أضف إلى ذلك تحقيق بيئة نظيفة خالية من التلوث، وكل ما سبق يجعل للتنمية المستدامة أهمية وضرورة لتأمين الحياة الأفضل للإنسان الأن ومستقبلا.

ويرى المهتمون بهذا الشأن، ان الازدهار الاقتصادي ليس مجرد ثروة مالية اذ يأخذون بالحسبان عوامل عده تعبر عن رضى المواطن في حياته اليومية، فضلا عن بناء مستقبل افضل، اي بمعنى اخر ان التنمية تمثل التوجه نحو وضع افضل اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، مقارنة بوضع سابق.

تركز التنمية المستدامة على محور مهم وهو تلبية احتياجات الحاضر وتامين المستقبل دون المساس بقدرة الأجيال على الاستفادة من الموارد المتاحة.

وأضف إلى ما سبق، يمكن ان تستهدف التنمية المستدامة التالي [3]:

---

[1] نصيرة قوريش، التنمية البشرية في الجزائر وأفاقها في ظل برنامج التنمية 2010–2014، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد(6)، الجزائر، 2011، ص33.

[2] عدنان ياسين مصطفى، التنمية الاجتماعية في العراق: المسارات والأفاق مع التركيز على شبكات التأمين الاجتماعي، مجلة المستقبل العربي، العدد (295)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 83.

[3] للمزيد ينظر: عدنان مناتي صالح، التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك 2014، بغداد، ص114.

1- ان يحيا الإنسان حياة صحية مديدة.

2- ان يكتسب المعرفة .

3- ان يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة :

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن ذكر أهم تلك الأهداف، بما يلي [1]:

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، والتركيز على العلاقات بين نشاطات الإنسان والبيئة وتتعامل مع نظام البيئة على أساس حياة الإنسان وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة.

2- احترام البيئة والطبيعة و تتعلق بشكل أساس بنشاطات الإنسان وتعامله مع الطبيعة.

3-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة التي هي بالحقيقة تستهدفهم بشكل أو أخر.

4- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد، وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها محدودة لذلك تحول دون استنزافها او تدميرها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني .

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، اذ تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم المجتمع وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات الحديثة المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المنشودة من خلاله دون ان يؤدي إلى مخاطر بيئية أو أثار سلبية وإذا ما حصلت هذه الأثار تكون مسيطر عليها وتواجد الحلول الناجعة والمناسبة لها.

6- إحداث تغيير مناسب في أوليات المجتمع وحاجاته وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانيات ذلك المجتمع، وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على مجمل المشكلات الاقتصادية .

وكذلك عثمان محمد غنيم، وماجدة ابو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها واساليب تخطيطها وادواتها، دار صفاء للنشر، عمان، 2007، ص 28.

[1] للمزيد ينظر: عبد الله حسون محمد وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص- ص 342-343. وكذلك هلال ادريس مجيد، رسم سياسات التنمية البشرية بناءا على حاجات المجتمع، مؤتمر جامعة الزيتونة، تونس، 2005، ص 11. وكذلك مدحت ابو النصر، وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها – ابعادها – مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017، ص – ص 88 – 91.

5- تحقيق نمو اقتصادي تقني، إذ يحافظ على المواد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات، ولتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

من هنا نستطيع القول ان التنمية المستدامة تسعى الى ترسيخ أساليب التطور في الجوانب القطاعية المختلفة سواء أكانت اقتصادية، اجتماعية، وغيرها...، الهدف من ذلك هو للأخذ بمستوى الدولة وواقعها التنموي والانطلاق نحو التعرف على مقومات الدولة المادية والبشرية ومعوقاتها ودراستهما وتبيان الاحتياجات الأنية والمستقبلية لوضع الأهداف والخطط التي يمكن عبرها تحقيق هذه الأهداف القائمة بشكل أساس على المساواة والعدالة، ناهيك عن تلبية الحاجات التنموية تتم بشكل لا يضر بموارد المستقبل وقدرة الأجيال على الاستفادة منها.

ثانياً_ أبعاد التنمية المستدامة:

تتشعب التنمية المستدامة في إبعادها لتشمل نواحي الحياة الإنسانية ولذلك يمكننا تقسيم هذه الأبعاد لغرض الدراسة الى أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية ... الخ. إلا ان ذلك لا يعني انفصالها وتشتت مرتكزاتها فأبعاد التنمية متصلة متساندة لا يمكن دراسة جانب دون الأخر كونها عملية متكاملة غير منفصلة ولا يمكن تجزئتها. ويمكن تناول أبعاد التنمية بالشكل الاتي [*]:

المطلب الاول: البعد الاقتصادي:

الاستدامة الاقتصادية كبعد تُمكن النظام من الإنتاج السلعي والخدمي بشكل يحافظ على التوازن الاقتصادي وتمنع الاختلالات من الحدوث ويحقق النمو المضطرد والمساواة في توزيع ثمار التنمية من الموارد المتاحة على المستهدفين من العملية التنموية [1] .

بمعنى استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل والمخطط له من قبل برامج التنمية بأكثر كفاءة وفاعلية ممكنة لتلبية احتياجات الأفراد ويشمل جميع فئات المجتمع للوصول إلى مبدأ زيادة رفاهية المجتمع ومن متطلبات تحقيق ذلك الاتي [1]:

[*] يتطلب البحث في موضوع التنمية المستدامة توسعاً يغطي الأهمية الحيوية للإبعاد الأساسية للتنمية إلا إننا نحاول تسليط الضوء قدر الإمكان على الركائز الأساسية للتنمية .

[1] امنه حسين صبري، الاطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة – طرق القياس والتقييم، مجلة المخطط والتنمية، العدد (32)، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، 2015، ص-ص 124- 125.

1- عدالة وكفالة توزيع الموارد لغرض سد احتياجات الناس.

2- دفع رواتب كافية للحد الأدنى للرفاهية لكل عامل.

3- يجب على أرباب العمل إعطاء المجتمع بالتناسب وفقا للحاجات المتجددة.

4- يجب على أصحاب الشركات وأسواق العمل زيادة كفاءة الإنتاجية والابتعاد عن استعمال المواد غير العضوية وتقليل النفايات.

عند تناول البعد الاقتصادي لا يمكن إغفال النقاط الآتية:

أ – تحديد أولويات للإنفاق الحكومي والحد من الإنفاق العسكري .

ب – المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في الدخل ومكافحة ظاهرة البطالة من خلال إتباع سياسات تشغيل فعالة ويتضمن هذا البعد الانعكاسات والمؤشرات الحالية والمستقبلية للنشاط الاقتصادي، والذي يتضمن:

1- معدل نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية .

2- القضاء على الفقر .

3- الحد من التفاوت في توزيع الدخول .

وبشكل عام يمكننا القول ان القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني شركاء في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والذي يتحدد بالتوزيع العادل للسلع والخدمات وضمان مستوى جيد من الأجور للعاملين مع مراعاة عدم استنزاف الموارد الاقتصادية غير القابلة للتعويض مثل النفط والغاز الطبيعي.

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي:

يقصد به تحقيق العدالة المجتمعية في توزيع الموارد المتاحة وإيصال الخدمات كالصحة والتعليم إلى المستهدفين في العملية التنموية والمشاركة المجتمعية الفاعلة والاستخدام الأفضل للموارد البشرية وعلى أساس حق الإنسان والمجتمع في العيش في بيئة نظيفة، بمعنى سبل الحصول على رفاهية الأفراد وتحسين مستوى الخدمات الصحية و التعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن الانساني، ومن متطلبات تحقيق ذلك [2]:

[1] محمد خضيري، دور التنمية البشرية في تعزيز التنمية المستدامة (دراسة عبر الدول)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، بغداد، 2014، ص83.

[2] مدحت ابو النصر، وياسمين مدحت محمد، مصدر سبق ذكره، ص 82. وللمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص – ص 94 – 95.

- توفير العناية الصحية اللازمة للمجتمع.
- التعليم للجميع .
- على الجيل الحالي التأكد من ان الأجيال القادمة سوف تلقى نصيبها من الموارد.
- التخطيط السليم وعدم هدر الموارد.

يتضمن البعد الاجتماعي مؤشرات مهمة تستند عليها لتحقيق التنمية المستدامة واستمراريتها، يمكن في هذا الصدد ذكر ابرز تلك المؤشرات [1]:

1- الحكم الصالح – الرشيد: يعد موضوع الكم الصالح او الحكم الرشيد من أهم متطلبات التنمية المستدامة، ويتم اختياره بأسلوب ديمقراطي وان تكون المشاركة في الحكم من قبل جميع أفراد المجتمع، وان تحقيق هذا الهدف سينعكس على شكل قرارات سياسية واقتصادية والتي ستكون في خدمة المجتمع _سيتم تناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل في هذا البحث_

2- توفر الخدمات الصحية والتعليم: اذ ان هدف التنمية هو توفير الحاجات الأساسية من خدمات صحية وبرامج تعليمية متكاملة من المراحل الأولية إلى المراحل العليا.

3- النمو السكاني وتوزيع السكان: وتعني التنمية المستدامة هنا السيطرة والتحكم في نمو السكان والاهتمام والرعاية الأسرية بشكل عام، فضلا عن العمل على توزيع السكان بين المناطق الحضرية والريفية بصورة مخطط لها من اجل عدم المساس بالبيئة الخضراء المتمثلة بالأراضي الزراعية وتخفيف حدة التلوث في المدن ذات الكثافة السكانية العالية وفي هذا الصدد لابد من التأكيد على أهمية التحكم في النمو الديمغرافي باعتبار أن الأخير يحدث ضغطا على قدرة السياسات التنموية على مواكبتها باستمرار.

4- إيقاف تدفق الهجرة من الريف إلى المدينة، و ذلك عبر إتباع الية توزيع للسكان بشكل متوازن مع مختلف المناطق، اذ ان هدف التنمية المستدامة النهوض بالتنمية القروية للمساعدة في إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، ويتم ذلك من خلال اتخاذ تدابير خاصة للإصلاح الزراعي.

5- إيقاف هجرة الكفاءات العلمية : تعد مشكلة هجرة الكفاءات العلمية واحدة من اخطر المشاكل التي تواجه البلدان النامية ومنها العراق فهي تشكل ظاهرة سلبية خطيرة على هذه البلدان من الناحيتين العلمية

[1] احمد هاشم الصقال، متطلبات التنمية المستدامة في العراق – دور إدارة الموارد في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك 2014، بغداد،2014، ص330. وينظر ايضا: زينة عبد المحسن راشد، تحقيق التنمية في المجتمع، مجلة اشراقات تنموية، العدد (20)، مؤسسة العراقة للثقافة والتنمية، العراق، 2019، ص – ص 224 – 226.

والمادية كما وتؤثر على خططها التنموية، وذلك بحرمانها من الاستفادة من الخبرات والكفاءات التي عملت على تأهيلها على مدار سنوات طوال.

المطلب الثالث: البعد البيئي:

البعد البيئي كنظام مستدام يحافظ على أصول ثابتة في الموارد الطبيعية ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، والنهوض بأصول النشاطات الأساسية لحقيق التنمية المستدامة [1].

بمعنى أخر، الحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، ومن متطلبات تحقيق ذلك :

1- معدل استهلاك الموارد المتجددة[*] بحيث لا يزيد على معدل نموها.

2- معدل استهلاك الموارد غير المتجددة (مثل: النفط، الغاز الطبيعي) بما لا يزيد على معدل استبدلها بمواد أخرى.

3- معدل التلوث بحيث لا يزيد على قدرة البيئة للتعامل معها.

4- المواد غير العضوية بحيث لا يزيد معدل إنتاجها على قدرة الطبيعة على تحليلها، وعلى هذا الأساس تشكل البيئة التي نعيش فيها وسط معقد من التفاعلات المتبادلة.

حقيقة الأمر إن أبعاد التنمية المستدامة متداخلة ومتشابكة وغير منفصلة، وبالتالي نجد ان البعد البيئي يؤكد على ضرورة المحافظة على الأراضي الزراعية من التوسع العمراني ومواجهة التصحر، فضلا عن المحافظة على الغطاء النباتي للغابات وعدم الأفراط في استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية، كذلك يركز البعد البيئي على أهمية المحافظة على المناخ من الاحتباس الحراري بما يكفل عدم تغيير أنماط سقوط الإمطار والغطاء النباتي[2].

يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث وتمكينها من توفير مستوى معيشي يتحسن باستمرار مع الزمن .

---

[1] أمنه حسين صبري، مصدر سبق ذكره ، ص 124.

[*] تُعَرف الموارد المتجددة بانها تلك التي تتولد بصورة طبيعية ومستديمة، وتتميز بانها غير ناضبة، ومتوفرة في الطبيعة بصورة غير محدودة، ومتجددة باستمرار فضلا عن انها نظيفة لا تنتج عند استخدامها تلوث بيئي؛ وتشمل مصادر الموارد المتجددة الطاقة الشمسية والتي تعد المصدر الرئيس للطاقة، وطاقة الرياح، وطاقة الامواج، والطاقة الناتجة عن ظاهرتي المد والجزر...الخ. للمزيد ينظر: عمر خليل احمد، واحمد حسن احمد، مبادئ الطاقة المتجددة، المعهد التقني، هيئة التعليم التقني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، 2010، ص 3.

[2] عبد الله حسون محمد، مصدر سبق ذكره، ص 346. وينظر ايضا: - نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص- ص 345-346. - مدحت ابو النصر، وياسمين مدحت محمد، مصدر سبق ذكره، ص 97.

قد يُصور للقارئ ان عملية التنمية المستدامة منفصلة فيما بينها، تتم احدها بعيدا عن الأخرى؛ وهذا امر غير صحيح لان الواقع يشير –كما سبق القول– الى ان التنمية المستدامة في حقيقتها هي عملية متسلسلة متساندة ومتصلة بين أبعادها ومؤشراتها، اذ لا يمكن تجزئتها، بحيث يتم التركيز على جانب وإهمال جوانب أخرى وهذا قد يؤدي الى نجاح قطاع معين لكن بالضرورة يؤدي الى فشل وتراجع القطاعات والأبعاد الأخرى.

فبالمحصلة التنمية المستدامة هي تفاعل هذه الابعاد فيما بينها بهدف تطوير المجتمع واستدامة موارده، بما يضمن للاجيال القادمة حقها بالموارد الطبيعية، والعمل على النهوض بالواقع الاقتصادي بما يحقق التنويع المشجع على النمو الاقتصادي.

ثالثاً_ تحديات التنمية المستدامة في العراق وسُبل معالجتها:

تأتي الأهمية الاستراتيجية للتنمية المستدامة كونها تسعى إلى تحقيق أهداف تلبي احتياجات الحاضر وتؤمن المستقبل للجيل الحالي والأجيال المقبلة، لكن بالرغم من ذلك تواجه التنمية المستدامة تحديات تستلزم سبل معينة لمواجهتها، وخطوات محددة وفق خطط واطر واضحة في سبيل مواجهة تلك التحديات. سنتناول في هذا المبحث:

المطلب الاول : تحديات التنمية المستدامة في العراق.

المطلب الثاني: سبل معالجتها:

1– سياسة الحكم الرشيد.

2– خطط التنمية الوطنية (القطاع الخاص وتطوير الشراكة مع القطاع العام) إنموذجاً.

المطلب الاول : تحديات التنمية المستدامة في العراق :

تواجه التنمية المستدامة مجموعة من التحديات، يمكن تحديدها بالنقاط الأساسية الآتية [1]:

1– المشكلة الأمنية : تلعب الحالة الأمنية دورا مهما في عملية التنمية المستدامة والمتتبع للحالة الأمنية في العراق يجد ان للتدهور الأمني أثره على القطاعات الاقتصادية كافه، أضف إلى ذلك تأثير الحالة الأمنية على عملية الاستثمار الأجنبي ومدى الاستفادة منه، وبقدر تعلق الأمر بالمشكلة الأمنية نجد ان

[1] عباس علي محمد، الأمن والتنمية – دراسة حالة العراق للمدة (1970–2007)، مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقي، بغداد، 2013، ص – ص 80–81. وينظر ايضا: – وزارة التخطيط، جمهورية العراق، خطة التنمية الوطنية 2013 – 2017، بغداد، 2013، ص – ص 26 – 27. – حيدر حسين، مسار التنمية البشرية في العراق، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد (9)، جامعة المثنى، 2014، ص – ص 109 – 113.

من الضرورة بمكان ذكر العلاقة الترابطية بين الحالة الأمنية والبطالة اي بمعنى العلاقة السببية بين التدهور الأمني والبطالة، وتأثيرها على عملية التنمية المستدامة في العراق .

2- مشكلة الفساد: يحتل العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي مستوى الدول الأكثر فسادا، وبالتالي فان ظاهرة الفساد تمثل تحديا جوهريا للتنمية. في الحقيقة، يسهم الفساد في إضعاف الإطار المؤسسي وتشويه السياسات الاقتصادية مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو وتقليل كفاءة الاستثمار العام وانخفاض جودة البنية التحتية التي تقود إلى حرمان الأشخاص من مقومات الحياة الكريمة، فضلا عن الأثار الاجتماعية المتجسدة بانتشار البطالة والفقر وما ينتج عن ذلك من مخاطر وتهديدات تعمل على تقويض الأمن.

3- الحرب والعمليات العسكرية: عانى العراق من حروب استنزفت قدراته وقوضت إمكانياته الاقتصادية والبشرية والبيئية وسببت العديد من المخرجات السلبية اذ تستنزف الحروب والعمليات العسكرية القدرات المادية والبشرية للدولة [1].

فضلا عن استنزاف وضرر الموارد الطبيعية والبيئة، ناهيك عن عمليات النزوح الداخلي، بشكل عام تؤثر الحروب العمليات العسكرية على الهياكل الأساسية للدولة وقدرتها على استعادة الوضع الطبيعي وبالتالي تأثير ما سبق على العملية التنموية برمتها.

4- مشكلة التضخم: يشهد الاقتصاد العراقي مشاكل تتعلق بالتضخم بسبب الاختلالات الهيكلية، وعدم قدرة الأجهزة المختصة على مواجهتها، أضف إلى ذلك تداخل مشكلة الفساد في الكثير من المفاصل الاقتصادية وفي المشاريع والاستثمارات وغيرهما.

5- مشكلة الخدمات الصحية : من خلال المتابعة يمكن ملاحظة مستوى الخدمات الصحية في عموم العراق و التي تؤشر إلى مستوى التردي الذي آلت اليه.

6- مشكلة البطالة: تعود نسبة الفقر التي يعاني منها المواطنون بالدرجة الأولى إلى البطالة، كما ان نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من فئة الشباب [2].

في الحقيقة، ان البطالة تشكل ثقلا اجتماعيا في ظل تنامي حجمها وازدياد عدد العاطلين عن العمل[1].

[1] حنان عبد الخضر هاشم، مصدر سبق ذكره، ص261.

[2] احمد هاشم الصقال، مصدر سبق ذكره، ص- ص 326 – 327.

يمكن القول في هذا الصدد، ان الاعتماد على القطاع النفطي يؤثر سلبا على مشكلة البطالة، اذ يعزز الاعتماد الكلي او شبه الكلي على رؤوس الأموال الكبيرة الناتجة عن القطاع النفطي، إلى إهمال القطاعات التي تستقطب الأيدي العاملة كالزراعة والصناعة، إذ انّ الاعتماد المتزايد على القطاع النفطي بشكل مفرط حال دون تنمية الصناعات والنشاطات الاقتصادية التي تستقطب أيدي عاملة كبيرة [2].

7- مشاكل تتعلق بقطاع التعليم: ضعف الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق، كذلك نسبة الأمية في المجتمع، ونسبة الخريجين من التعليم العالي الأولي ونسبة حملة الشهادات العليا [3].

8- أزمة المديونية الخارجية: تكبل الديون الخارجية الاقتصاد العراقي، وتجعله في أمس الحاجة للاقتراض من الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية، وهذا ما يجعل العراق رهن الالتزامات والاشتراطات الدولية، والتدخل في الشؤون الاقتصادية الداخلية للعراق [4].

9- مشكلة الفقر: اذ ادت الحروب والعمليات العسكرية، فضلا عن غياب الخطط لتشغيل العاطلين عن العمل في القطاع الخاص، وحتى القطاع العام، الى ازدياد معدلات الفقر وهي نسبة تتزايد منذ عام 2003، على الرغم من صعود اسعار النفط، وزيادة صادراته، الا ان ذلك لم ينعكس في انخفاض مستويات الفقر بالعراق[5].

10- افتقاد الرؤيا الاستراتيجية المتعلقة بطبيعة التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها، وافضل السبل لمعالجة معوقاتها، اذ تختلف الرؤى الاقتصادية في العراق بعد عام 2003، ما بين النظامين الاشتراكي الموروث من العهود السابقة، والرأسمالي الحديث وبحسب الخلفيات الفكرية للقائمين على ملفات التخطيط الاقتصادي والتنموي.

المطلب الثاني: معالجات المشاكل التي تواجه التنمية المستدامة في العراق:

اولاً: سياسة الحكم الرشيد

---

[1] فارس كريم الحساني، متضمنات التنمية البشرية المستدامة في الاقتصاد العراقي – دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس 2014، بغداد ، 2014، ص37.

[2] اونرو اوزلو، تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة وإصدار مركز العراق للدراسات، بغداد، 2006، ص99.

[3] عدنان مناتي صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص 123 .

[4] إبراهيم حربي إبراهيم، التنمية المستدامة في العراق المشاكل والحلول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس 2014، بغداد، 2014 ، ص–ص 174–181.

[5] للمزيد ينظر: عادل حميد العادلي، التنمية والفقر سمات وتحديات/ العراق انموذجا، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد (25)، بغداد، 2015، ص – ص 138 – 144.

في الحقيقة، تندرج ضمن معالجة المشاكل والتحديات التي تواجه عملية التنمية المستدامة إتباع مجموعة اطر وقواعد تستلزم في طياتها إتباع سياسة رشيدة، وتخضع هذه السياسة في الحقيقة إلى قواعد الحكم الرشيد؛ الذي يعزز ويصون ويدعم رفاه الانسان، وهو قائم على توسيع قدرات البشر، وخياراتهم وفرصهم وحريتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية...الخ[1]، ويمكن تلخيصها بالاتي [2]:

1- الشفافية: وتعني التصرف بوضوح وعقلانية والسماح بتدفق المعلومات بحيث يستطيع كل مهتم بموضوع معين او بمصلحة معينة ان يجمع المعلومات الضرورية .

2- سيادة القانون: وتعني تامين حماية حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد والجماعات، وكذلك المساواة، ويستوجب توفير حماية للفئات الأكثر ضعفا وفقرا من الاستغلال والظلم وسوء المعاملة.

3- المشاركة ترتبط المشاركة بالمجتمع الديمقراطي، وتعد مكونا أساسيا من مكونات التنمية، وتفيد الإسهام في صنع القرار بشكل مباشر او من خلال مؤسسات شرعية وسيطة، ويقوم على حرية التعبير والتنظيم وأيضا على قدرات المشاركة البناءة.

4- المسائلة والمحاسبة وتشمل ما يلي:

أ- تشريعيا: وهي من أهم المسائلات في النظام الديمقراطي، وتتم من خلال البرلمان، الذي يضطلع بدور مهم في صنع السياسات الحكومية والرقابة على تنفيذها.

ب- تنفيذيا: وتفيد إخضاع الجهاز التنفيذي للمحاسبة عبر آليات رسمية.

ت- قضائيا: وتشكل ركنا أساسيا من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي وغير الحكومي

وتتوسع هذه المبادئ لتشمل أيضا [3]:

1- الإجماع: وهو تغليب رأي المجموعة، تحقيقا للنفع العام.

2- المساواة: و تعني عدم التمييز بين المواطنين والمساواة بينهم في الحقوق والحريات والكرامة.

3- الكفاءة: وتضمن تحقيق التقدم والازدهار والتطلع كما تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوظيفية بصورة سليمة لصالح المجتمع.

---

[1] نقلا عن: وصال علي محمد، التنمية والحكم الصالح، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (40)، جامعة واسط، 2021، ص 537.

[2] للمزيد ينظر: محسن بن العجمي، الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2011، ص-ص 192-193.

[3] للمزيد ينظر: - الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة (2009) ، (on – line) www. Univ – chlef . dz). – وصال علي محمد، مصدر سبق ذكره، ص – ص 541- 542.

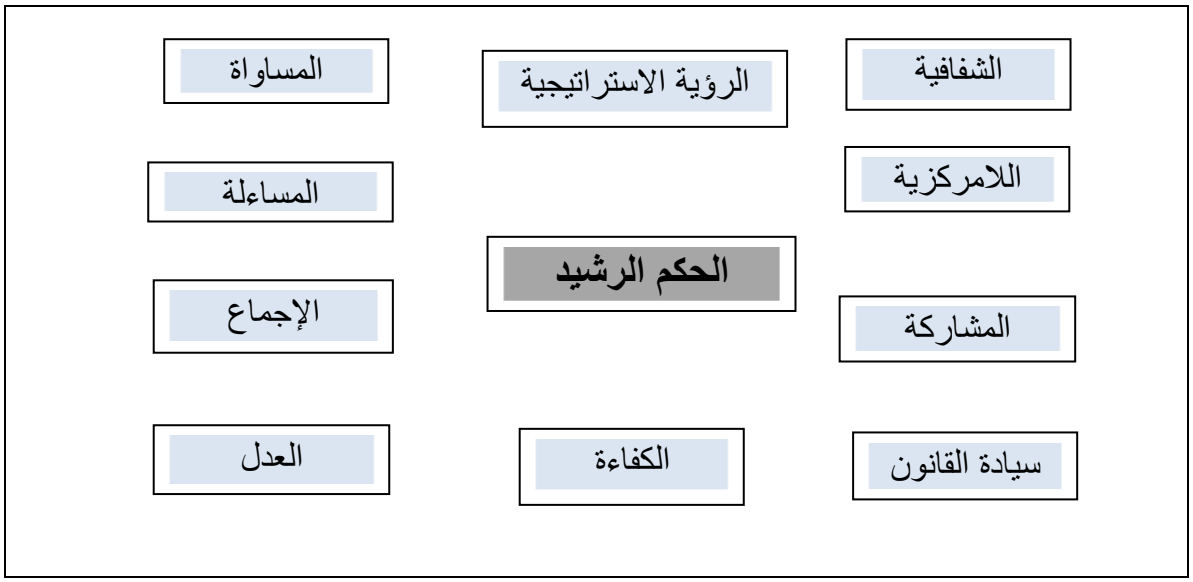
4- العدل: بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية، كما يفيد الإحاطة بالفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي وتوفير احتياجاتهم الأساسية.

5- الرؤية الاستراتيجية : وتفيد التعاون بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لإعداد خطط بعيدة المدى لتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية مع الأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية، وخاصة المخاطر .

6- اللامركزية: وتعني إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للإسهام في صنع السياسات التي تحكم علاقتهم ببعضهم وعلاقتهم بالسلطة، وتحديد الأهداف التي تتماشى واحتياجاتهم والعمل على مما سبق.

يمكننا رسم (شكل توضيحي (*)) ، والذي يمكن ان نطلق عليه أساسيات الحكم الرشيد

شكل رقم (1) أساسيات الحكم الرشيد*



المصدر: الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة (2009) ، www. Univ – chlef . dz (on – line).

يتضح من الشكل اعلاه ان مبادئ وقواعد الحكم الرشيد قائمة ومتفاعلة في ابعادها جميعا لتحقيق الرشادة في اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات بالشكل الذي يخدم الانسان، ويحترم حقوقه.

* الشكل من إعداد الباحث، بالاستناد الى المصدر السابق.

ويقوم الحكم الرشيد على مبدأ مهم وهو جعل الإدارة أكثر قربا من المواطن واستجابة لشواغله بالسرعة والنجاعة اللازمتين، بالرغم مما سبق، نجد إن الواقع يشير إلى ان الجهاز الإداري تشوبه العديد من الاختلالات وأهمها تعقد الإجراءات وطول أجالها وغياب المصالحة والشفافية بين المواطن والإدارة.

وبقدر تعلق الأمر بالواقع العراقي يمكننا ذكر نقاط أساسية يمكننا عدها جهود الإصلاح في مواجهة التحديات والمشكلات التي تواجه الجهود المبذولة في سبيل تفعيل واستثمار برامج التنمية المستدامة، والاستفادة منها، ومن ابرز هذه الإصلاحات التي يجب القيام بها، ما يلي[1] :

1- توفير الأجواء الأمنية المناسبة التي من الممكن ان تؤدي الى خلق بيئة أمنة مستقرة، وتعزيز دور المواطن ومساهمته في الاستقرار الأمني، ويتم ذلك من خلال تطوير قدرات المؤسسة الأمنية، ومواجهة التحديات الأمنية وغيرها بالوسائل التي يسمح بها القانون .

2- تؤدي جهود مكافحة الفساد عبر وضع قوانين صارمة تحارب الفساد والمفسدين إداريا وماليا، وتطوير طرق جديدة للحد من تفشي هذه الظاهرة، أضف إلى ذلك تعزيز الحاكمية والمساءلة والشفافية. وفي هذا الصدد، فقد تم إنشاء العديد من الأجهزة الرقابية تعنى بمكافحة الفساد، وإيجاد الوسائل الكفيلة لإيقافها او الحد منها مثل هيئة النزاهة، ولجنة النزاهة البرلمانية، ومكتب المفتش العام (الملغى).

3- إصلاح الهيكل الإنتاجي وتطويره من خلال رسم برامج استثمارية مكثفة لاستغلال الموارد المتاحة لتنويع المردود الاقتصادي، ولضمان تنمية مستمرة على المدى الطويل، وعدم الاعتماد التام على المورد النفطي فقط .

4- جذب الاستثمارات الأجنبية عبر العمل على ترويج فرص الاستثمار من خلال المؤتمرات والندوات والزيارات الرسمية وغير الرسمية واستقبال وإرسال الوفود بهدف خلق مناخ للاستثمار، والذي يجب ان يسبقه خلق مناخ سياسي واقتصادي وامني يلاءم المناخ الاستثماري، لتحقيق أهداف التنمية.

تمثل التنمية المتوازنة المدعومة بقوة جذب قطاعية ومكانية مختارة للنمو والمنهج التنموي المعتمد على إرساء أفاق الرؤية المستقبلية ومدخلا لتغيير هوية الاقتصاد العراقي ليتحول من اقتصاد ريع إلى اقتصاد إنتاج بما يتطلب ذلك من تغييرات اقتصادية متلائمة.

5- إيجاد الحلول لمشكلة البطالة عبر الاستفادة من الموارد البشرية والكفاءات العلمية في إنجاح عناصر التنمية، اذ يعد المورد البشري من أهم عناصر التنمية وتطويره من أهم أهدافها.

[1] وزارة التخطيط، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، جمهورية العراق، 2011، ص18. ينظر ايضا: حنان عبد الخضر هاشم، مصدر سبق ذكره، ص – ص 275 – 281.

6- تطوير التعليم وتنمية القدرات اذ يشكل عنصر التعليم أساسا مهما للتنمية المستدامة اذ انه يقوم بعملية تامين موارد بشرية بالكم والنوع المطلوب.

يمكن القول، ان قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمطالب المجتمع وحل قضاياه الاقتصادية والاجتماعية، تلعب دورا بارزا في وقاية شرعية النظام وتامين استقراره، والشرعية هي حصيلة العلاقة السائدة بين النظام و المجتمع، فكلما زاد الاعتقاد بان النظام القائم يؤدي الدور الموكل اليه، كلما يرتفع مستوى شرعيته ويزداد فرص استقراره، ويتوقف ذلك على قدرة النظام السياسي في تحمل مسؤولياته، وأدائه للمهام المطلوبة منه[1].

ثانياً: خطط التنمية الوطنية (القطاع الخاص وتطوير بيئة الأعمال والاستثمار) إنموذجاً.

هناك حزمة من السياسات والإجراءات الحكومية الهادفة إلى تفعيل دور القطاع الخاص وتطوير قدراته في مختلف المجالات، شرعت الحكومة في إقرارها وتنفيذها، ومن أهمها ما يأتي[2]:

1- إعلان وتطبيق البرنامج الحكومي في عام 2014، وحزمة الإصلاحات الاقتصادية المرتبطة به (2015).

2- حزمة السياسات والإجراءات الهادفة لدعم القطاع الخاص، التي اعدها فريق الخبراء الوطني وبمشاركة الفرق الفنية الأخرى الصادرة[*].

3- تأليف اللجنة العليا لقروض البنك المركزي العراقي[**].

4- وتقوم هذه اللجنة بإعداد تقارير تفصيلية عن الإنجازات والمشاكل والمعوقات ذات الصلة بتنفيذ مبادرة البنك المركزي العراقي لتحسين الوضع الاقتصادي وتنشيط القطاع الخاص والنهوض بقطاعات الزراعة والصناعة والإسكان، من خلال تخصيص مبلغ 5 ترليون دينار عراقي لغرض إقراض المواطنين والقطاع الخاص ضمن اليات للقروض تم إقرارها من خلال عدد من ورش العمل واجتماعات التي اشترك فيها المختصون من وزارات الدولة المعنية وممثلو القطاع الخاص، وصَدّق عليها رئيس مجلس الوزراء؛ وعُممت على الجهات ذات العلاقة.

---

[1] محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون (دروس السبعينات وأفاق المستقبل)، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد (103)، الكويت، 1986، ص136.

[2] للمزيد ينظر: وزارة التخطيط، جمهورية العراق، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ص-ص 81-107.

[*] بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 239 لسنة 2015.

[**] الأمر الديواني 31 لعام 2016

5- تشكيل اللجنة التوجيهية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع تحديد مهامه [*]، والعمل مستمر من قبل اللجنة في إعداد تعليمات تنفيذ عقود المشاركة للجهات الممولة مركزيا وذاتيا.

6- هناك أيضاً حزمة السياسات الهادفة إلى مكافحة الفساد بأشكاله المختلفة.

ان جميع الإجراءات والسياسات المذكورة في أعلاه يمكن أن تؤدي إلى تمكين العراق من تحقيق نتائج أفضل بكثير في المؤشرات العالمية التي تعمل على تقييم بيئة الأعمال في أي بلد، وأن تدفع باتجاه زيادة كفاءة أداء القطاع الخاص، وتفعيل دوره، وبناء قدراته التنافسية، ويشير الواقع العراقي ان الخطط التنموية لم تنعكس ايجابا وبشكل واضح قياسا بالغرض المنشود من وضعها.

وبهذا فان تطوير القطاع الخاص سيتيح للحكومة العراقية المزيد من الفرص لإيجاد حلول تستهدف الاحتياجات الآنية وطويلة الأجل لمجتمع الأعمال. وفي الوقت الذي ستعمل فيه الحكومة العراقية على تنفيذ إصلاحاتها الاقتصادية بجدية، وتسعى للمُضي قدما بهذه العملية، فإنها ستوفر في الوقت ذاته الشروط الضرورية لتوفير بيئة جاذبة للأعمال والاستثمارات، وإلى تحسين القدرة التنافسية لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس شراكات فاعلة بينها وبين الشركات العامة، وستدفع القطاع الخاص إلى أن يكون أكثر التزاماً، وأكثر قدرةً على توفير المزيد من فرص العمل الجديدة.

ان موارد العراق البشرية والطبيعية، وثروته من المواقع الأثرية، والتاريخية ومقاصد الزيارات الدينية، والفرص التسويقية الهائلة التي يتيحها الطلب الكبير والمتنامي على السلع والخدمات كافة، توفر إمكانات ضخمة لتفعيل دور الأنشطة والمؤسسات الإنتاجية والخدمية القائمة، وأنشاء مشروعات جديدة في جميع قطاعات الاقتصاد. وهذه الإمكانات ستتيح للقطاع الخاص فرصة إعادة بناء ذاته، ومراجعة أدائه الاقتصادي، ونمط إدارته لمؤسساته، وأسلوب تعامل الدولة والقطاع العام معه، والشروع في صياغة نهج جديد للعمل يتجاوز سلبيات المراحل السابقة، ويسمح له بممارسة أدوار فاعلة يساهم من خلالها في تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصاد، وفي خلق فرص العمل، وفي إنجاز عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

وتأسيسا على ما سبق فان جميع السياسات والإجراءات والبرامج والأنشطة ذات الصلة بتطوير وتفعيل دور القطاع يجب التفاعل معها والنظر اليها؛ على أنها وسيلة مرنة وقادرة على التعامل مع المتغيرات التي قد تطرأ على الواقع الاقتصادي، ويجب ان تكون خاضعة للمراجعة الدورية بحيث تستجيب للاحتياجات المستجدة ذات الأولوية، والفرص الجديدة، والظروف المتغيرة، والصدمات المتوقعة، والخطط والسياسات الوقائية البديلة التي ينبغي انتهاجها لمواجهة هذه الصدمات. كما أن هذه السياسات

[*] الأمر الديواني 238 في 2016/7/4، والأمر الديواني المرقم 49 لسنة 2017.

وما يرتبط بها من أهداف ووسائل تنفيذ ستستند إلى الترتيبات المؤسسية القائمة، وإلى منجزات الإصلاح المتحققة وتلك التي لاتزال قيد التنفيذ، وإلى الاهتمامات المشتركة للمعنيين بها، والتوجهات والضوابط الحكومية ذات الصلة.

وستبقى عملية تطوير وتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد مرتبطة على نحو وثيق بعملية الإصلاح الاقتصادي التي أُعلن عنها في البرنامج الحكومي 2014- 2018، وإلى التوسع بهذه العملية خلال السنوات اللاحقة، وما يتطلب ذلك من ترسيخ وتعجيل، والتزام مشترك بتنفيذها من قبل جميع الأطراف المعنية. وهذا ما سيجعل السياسات والإجراءات والبرامج ذات الصلة ان تفعل وتطور القطاع الخاص متوائمة مع تلك التي وردت في استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2030 2014 ، والتي سترد أيضاً ضمن خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022، والتي يفترض أن تكون متسقة أيضاً مع البرنامج الحكومي القادم 2018 – 2022.

في ضوء ما سبق، فان هناك تحديات حسب خطة التنمية الوطنية 2018- 2022، يمكن ذكر ابرزها ضمن ما اوردته وثيقة الخطة الوطنية 2018 – 2022 [1] :

1- تداعيات المتغيرات الداخلية والخارجية السلبية على الاقتصاد العراقي عبر المدة 2014-2018، الأثر السيء لتذبذب أسعار النفط على الاقتصاد، والتداعيات الكارثية لتمدد التنظيمات الإرهابية، والدمار المصاحب لعمليات التحرير، والخسائر والأضرار الهائلة في الأصول والوحدات الاقتصادية التي تكبدها القطاع الخاص نتيجة لذلك.

2- تراجع الوضع الاقتصادي للعراق بسبب عدم تطبيق سياسة الحكم الرشيد، فضلا عن ما تكشف عن البيانات المالية المتاحة من استمرار ضآلة التخصيصات الاستثمارية (التنموية) في الموازنة العامة للدولة للسنوات الخمس القادمة.

3- الاختلال الهيكلي المزمن في الاقتصاد العراقي – الريعي، وما يفرضه هذا الاختلال من تحديات تتطلب تفعيل دور القطاع الخاص، وتعزيز قدراته التنافسية، لضمان مشاركته الفاعلة في تحقيق التنويع الاقتصادي بسرعة وكفاءة. وفي ظل هذا التنويع (تنويع المنتجات/ تنويع القطاعات والصناعات/ تنويع الموار المالية، وتوليد الثروات الوطنية/ تنويع الصادرات)، سيكون هناك مستوى جيد للعمالة، ومستوى أفضل لجودة المنتجات، والقدرة على تطويرها.

[1] للمزيد ينظر: وزارة التخطيط، جمهورية العراق، خطة التنمية الوطنية 2018- 2022، ص – ص 85 – 86.

4- ضآلة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وتكوين رأس المال الثابت، وتوفير فرص التشغيل، وتمويل الاستثمارات، وتعد مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي عنصراً حاسماً في تحديد دور القطاع الخاص في مُجمل عملية التنمية الاقتصادية.

وهذا الدور لا يزال متواضعاً وغير استِراتيجي، ويشكّل تحديّاً رئيساً لخطط التنمية الوطنية المتعاقبة.

5- تخلف الجهاز المصرفي، وعدم قدرته على الاستجابة للتحديات والمتغيرات الاقتصادية (الخارجية والداخلية) على الدولة والقطاع الخاص معاً.

6- ضعف صياغة السياسات الحكومية، والتلكؤ في تنفيذ ما يتم إقراره منها، مع غياب تام للسياسات الوقائية، وضعف الجودة، الأمر الذي أضعف بدوره من سلطة وسيادة وإنفاذ القانون على الجميع، فضلا عن غياب الثقة في تنفيذه بعدالة.

7- ضعف فاعلية وجدوى السياسات المرسومة، وتضارب وتخبّط القرارات المُتخذة، وما ترتب على ذلك من ضعف الاتساق بين السياسات العامة الكلية في العراق، وهذا قاد بدوره إلى هدر وضياع الكثير من الجهود التي بذلتها الحكومة (وأطراف أخرى عديدة، بينها وكالات الأمم المتحدة العاملة في العراق) لوضع سياسات واستراتيجيات وبرامج كفيلة بتفعيل وتطوير دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وأدى بالتالي إلى تقويض ثقة القطاع الخاص بقدرة الدولة على انتهاج سياسات جادة، وممكنة التنفيذ، وقابلة للاستدامة بهذا الصدد.

8- تلكؤ عملية الإصلاح الاقتصادي، وصعوبة تنفيذ المزيد من الإصلاحات التشريعية والسياسية والتنظيمية والمؤسساتية.

9- عدم الإيفاء بالمسؤوليات والالتزامات والأدوار الانتقالية للحكومة والقطاع الخاص

10- الصعوبات والتحديات التي تواجهها الدولة في محاولتها لتعزيز الاستقرار والأمن في العراق، وبسط سلطة القانون على الجميع، بهدف إتاحة المجال لمؤسسات وشركات ومشاريع القطاع الخاص بأن تستثمر وتتطور، وتصبح أكثر قدرة على المنافسة

11- ضعف قدرة الحكومة على تطبيق نهج تشاركي وشمولي مع القطاع الخاص، يتيح له القيام بدور أكبر وأكثر فاعلية في صنع القرار الاقتصادي وقيادة السوق.

12- عدم قدرة القطاع الخاص على تعزيز دور وفاعلية وقوة الاتحادات والجمعيات والمنظمات المعنية بقضاياه، وضعف الإمكانات في رفع كفاءة أدائها المهني والتقني، وتعزيز قدرتها على الاستدامة، وعجزه عن ضمان تمثيل أعلى لمؤسسات الأعمال الخاصة فيها.

13- ضعف وعدم جدية القطاع الخاص في التأسيس لمشاركة فاعلة في صياغة السياسات والخطط القطاعية التي من شأنها ان تصبح من مكونات خطط التنمية الوطنية، وتواضع دوره في مساعدة الحكومة بصدد وضع وتحديد الوسائل الكفيلة بتنفيذ هذه المكونات.

ووفقا لخطة التنمية الوطنية 2018-2022، فقد وضعت أهداف عدة تسعى الوصول لها، من ابرز هذه الأهداف:

اولاً: زيادة نسبة القطاع الخاص ضمن المؤشرات الأتية [1]:

1-يساهم القطاع الخاص في تخفيض البطالة.

2-ضمان مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تمويل الاستثمارات، خارج تخصيصات الموازنة العامة للدولة.

3- زيادة استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية والتنموية الأساسية.

4- زيادة الاستثمار الأجنبي في العراق.

ثانياً: تحسين بيئة الأعمال والاستثمار [2]:

1- استحداث مجلس تطوير القطاع الخاص ليكون منبر حوار وتفاعل وتشاور وتنسيق وتكامل بين الحكومة وقطاعها العام من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى. يعمل مجلس تطوير القطاع الخاص عند تأسيسه، على إرساء أسس للحوار والتشاور بين الجهات المعنية، لتحقيق التشارك الفاعل مع القطاع الخاص عند تطوير واقتراح خطط واستراتيجيات جديدة، أو وضع سياسات أو قوانين أو أنظمة وتعليمات تخص الأخير

2- إعداد حقيبة مشاريع تنموية يتم تمويلها خارج التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة، يتم تنفيذها عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص المحلي، أو عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أوكليهما معا، والاستعانة بمصادر ائتمانية خارجية مثل مؤسسة التمويل الدولية IFC العائدة للبنك الدولي، تقدم دعمها للشركات الخاصة العاملة في العراق، كما يمكن والاستعانة بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

3- تعديل وتبسيط إجراءات وضوابط حصول القطاع الخاص على التمويل من المصارف التجارية والقطاعية (قروض ميسرة، تسهيلات مصرفية، ضمانات).

[1] للمزيد ينظر: وزارة التخطيط، جمهورية العراق، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ص 87.

[2] للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص – ص 87 – 88.

4- وضع أنظمة، وآليات فاعلة لإدارة مخاطر الاستثمار والتجارة والتمويل التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي، ووضع قواعد شفافة وواضحة وملزمة للتعامل من جميع الأطراف المعنية بها(خطر المصادرة والتأميم/ خطر الحرب والصراعات الأهلية/ خطر عدم تحويل أصل الاستثمار، أو الربح الناتج منه/ خطر الإخلال بعقد الاستثمار).

5- مراجعة وتبسيط الاطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالقطاع الخاص، وتعديل القوانين والأنظمة والتعليمات و/ أو إصدار قوانين أخرى جديدة بالتشاور بين الحكومة والقطاع الخاص. وتبسيط الإجراءات، وإزالة التعقيدات الروتينية التي تعيق توفير بيئة ملائمة لعمل مؤسسات الأعمال.

4- التأسيس لمشاركة حقيقية للقطاع الخاص في عملية إعادة الإعمار والتنمية، وتقاسم الأعباء والمنافع المترتبة عليها.

ويتم ذلك عبر الاتي[1]:

1- بناء شراكة حقيقية وفاعلة للقطاع الخاص مع الجهات الحكومية المعنية بإعادة إعمار المحافظات المتضررة من الإرهاب، وفي النهوض بمستوى الخدمات العامة والبنية التحتية في المحافظات الأخرى، واستخدام سياسة حوافز حكومية لتحقيق هذا الهدف، ويمكن أن يتم ذلك عبر الشروع بتنفيذ خطة إعادة الإعمار والتنمية، على وفق اقتراحات وثيقة الاطار العام للخطة الوطنية لإعادة الإعمار والتنمية للمحافظات المتضررة من العمليات الإرهابية، التي قامت بإعدادها اللجنة المشكلة في وزارة التخطيط، والمصدق عليها من قبل مجلس الوزراء العراقي.

2- وضع خطط أعمال واقعية، وقابلة للتطبيق؛ بهدف دفع مؤسسات الأعمال الخاصة إلى التركيز على الأنشطة، والأسواق، وعلى عمليات إعادة الهيكلة ذات الصلة بالشركات العامة، وبما يسمح بتنفيذ مشروعات مشتركة طويلة الأجل مع شركات خاصة ناجحة.

الخاتمة

مما سبق اتضح ان هناك عقبات تواجه عملية إرساء وتثبيت الأطر الصحيحة للتنمية المستدامة، اذ ان الطريق أمام هذه المهمة ليست باليسيرة، حيث تتطلب سياسات ناجعة لمواجهة الاحتياجات وكيفية تلبيتها، والمفاضلة بينها بناءً على اختيار السياسات التي تحقق قدر اكبر من النتائج

[1] وزارة التخطيط، جمهورية العراق، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، مصدر سبق ذكره، ص 96.

بكلفة ووقت أقل؛ وهذا يستلزم أن تتوفر إرادة حقيقية لدى صانع القرار سوء في الجانب التنفيذي او التشريعي، وحتى على مستوى إدارات المحافظات واقليم كردستان.

في الواقع يمكن القول ان توفر مسألة الطهر الفكري لدى صانع القرار والذي من المفترض ان يتبلور عبر سياسات تمس احتياجات المواطن والمجتمع بأسره، وليس النخب الحاكمة.

وعلى العموم، ان معالجات تعثر التنمية المستدامة يمكن ان تكون عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص وان لا ينحصر بين دور الحكومة الاتحادية في ذلك فقط، وإنما يتطلب في الحقيقة وضع ترتيبات وتنسيقات مشتركة بين الحكومة الاتحادية ومجالس المحافظات لتعزز الشراكة بينهما والتوجه نجو بناء مرتكزات صناعة بمعنى أنشاء مدن صناعية بشكل متكامل الغرض منه دعم وتشجيع القطاع الخاص، يمكن القول ان الشراكة مع القطاع الخاص في المحافظات غير المنتظمة في اقليم يقع على عاتق الإدارات المحلية فيها؛ لأنها هي ادرى بما تحتاجه من متطلبات وما يستلزم من موارد وإمكانيات للقيام بتلبية هذه المتطلبات، وفي ذات الوقت فإن العراق من الدول التي تنتهج اللامركزية الإدارية في عملية توزيع السلطات والصلاحيات بين المركز وهذه المحافظات – لاقليم كردستان وضعه الخاص – مما يؤدي بنا القول ان على هذه المجالس العمل على إيجاد الظروف الملائمة لعمل القطاع الخاص ضمن إمكانياتها ومواردها المتاحة، كما ان من الضرورة ذكر مسألة عدم توسعها في مجالات لا يمكنها الإيفاء بمتطلباتها لضمان نجاح هذه الشراكة، ان مجمل ما سبق يحتاج الى دراسة معمقة للواقع القانوني الذي له دور كبير بتيسير وتسهيل هذه المهمة، اضف الى ذلك دراسة ومعرفة واقع كل محافظة واحتياجاتها ومواردها المادية والبشرية المتوفرة وبيئة الأعمال، لغرض الوصول الى نقاط تساهم بجدية هذه الشراكة للنهوض بالواقع الاقتصادي لهذه المحافظات والذي يعود بالنفع على القطاع الخاص وتطوره، والأيدي العاملة وتشغيلها، والتخلص من تمظهر مخاطر اتساع البطالة ... الخ.

الاستنتاجات والتوصيات:

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، يمكن ذكرها بالاتي:

1. التنمية المستدامة؛ هي عملية إرشاد السياسات على النحو الذي يضمن علاقة تفاعلية بين الإمكانيات، والموارد المتاحة.
2. تعزيز متطلبات تحقيق التنمية المستدامة بجهود تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلا عن المضي في تطبيق أساسيات الحكم الرشيد، بمعنى أخر وجود ترابط وتفاعل بين عناصر التنمية المستدامة وأهدافها، و تحدياتها، تنعكس على نتائج التنمية المستدامة سلبا أو إيجابا.

3. يشكل الفساد الإداري والمالي تحديا كبيرا أمام استدامة التنمية، وبالتالي يكشف الحقيقة الفعلية لإتباع سياسات من قبل الجهات ذات العلاقة لمكافحة الفساد.
4. الافتقار إلى وجود مؤسسات تعنى بالتنمية المستدامة، والتي تأخذ على عاتقها وضع خطط تنموية ومتابعتها ، وملاحظة احتياجات المجتمع ومستجداته حيالها .
5. هناك خلل واضح من قبل المؤسسات الرسمية في الاهتمام برأس المال الفكري، وكيفية استثماره.
6. أكدت البحث على وجود عقبات تقف أمام طريق التنمية المستدامة؛ بذات الوقت لعل من المفيد القول ان توفر إرادة سياسية حقيقية تؤمن بضرورة الإدارة السليمة لموارد الدولة مع مجمل العوامل السابق ذكرها، يمكن ان الوصول الى نقطة البدء الفعلية لسياسات قائمة على أعمدة التنمية واستدامتها.

أما ابرز التوصيات، فيمكن حصرها بالاتي:

1. دعم وتشجيع مراكز البحوث والدراسات العلمية الحكومية والخاصة، في مجالات ابحاث التنمية المستدامة.
2. اعتماد الية التخطيط والدراسة في عملية التنمية المستدامة سواء على مستوى الكلي او على مستوى المشاريع، وضرورة تفعيل دور المؤسسات ذات العلاقة والاختصاص في المجلات المختلفة، بهدف الاستفادة من خبراتهم .
3. الاهتمام بالاستثمار الأجنبي وتطوير القطاعات المختلفة من خلال تبادل الخبرات والإمكانيات، وبشكل لا يمس السيادة الوطنية، ومعالجة البيروقراطية الإدارية.
4. تطوير قطاع السياحة والاهتمام بها كونها موردا مهما، ويمكن ان يقلل من الاعتماد المفرط على القطاع النفطي.
5. مكافحة التصحر من خلال زيادة المساحات الخضراء، والاهتمام بشكل اكبر بالقطاع الزراعي.
6. مكافحة الفساد كونه ينخر في جسد الدولة، وتتلاشى بوجوده الأهداف والخطط التنموية.
7. نشر روح الشفافية والمساءلة والمحاسبة بين أجهزة الدولة المختلفة، وتبسيط الإجراءات الروتينية المعقدة على المواطن، وتحسين مستوى وكفاءة موظفي مؤسسات الدولة.
8. التركيز على رفع المستوى العلمي، ورفع مؤشرات المستوى التعليمي للمواطن العراقي، فضلا عن تركيز الاهتمام على الجانب الصحي.
9. ضرورة الانتباه الى الية إدارة الدولة العراقية من مرتكز أساس يساعدنا في توزيع الصلاحيات والمسؤوليات، وبالتالي القيام بواجبات التنفيذ وتلبية احتياجات المجتمع، ونقصد هنا مسألة الإدارة

اللامركزية القائمة في المحافظات غير المنتظمة في اقليم، اذ ان عليها ان تقوم بواجباتها تجاه مجتمعاتها المحلية وفق ما حدد لها الدستور العراقي النافذ والتشريعات والقانونين التالية، نخلص بالقول الى ان المهمة تقع على عاتق الحكومة الاتحادية و الحكومات المحلية كل وفق صلاحياته وواجباته، ومؤدى ذلك كله تلبية احتياجات الحاضر وتأمين احتياجات المستقبل والقدرة استدامة وتكييف الموارد ومعرفة إدارتها بشكل عقلاني سليم يتناسب مع حجم الاحتياجات والموارد المتاحة.